الدور الاقليمي لتركيا وايران في ظل الأوضاع العربية الراهنة

The regional role of Turkey and Iran in the current Arabe situation

Noureddine Hathout1, Salima Mimouni2

نورالدين حتحوت[1]، سليمة ميموني[2*]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، nour_hathout@yahoo.fr

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، mimounisalima20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 16/09/**2019** تاريخ القبول: 14/01/2021 تاريخ النشر: **2021/06/28**

ملخص:

تعبر السياسة الخارجية الخارجية لأي دولة على مصالح دائمة تتبلور وفق محددات داخلية وخارجية متشابكة، ووفقا لرؤية خاصة بدورها على مستوى النظامين الإقليمي والدولي تسعى من خلالها لدور مميز وفق توجهات صانع القرار الخارجي، وقد شكلت البيئة الدولية - وبشكل خاص الإقليمية- خلال العقدين الأخيرين إطارا مرجعيا هاما لدراسة وتحليل السياسة الخارجية في النظام الدولي الراهن، على خلفية تصاعد حدة الإستقطاب الإقليمي والنزاعات الإقليمية ذات الطابع الجديد، بمتغيرات بينت أن كثير من الإفتراضات التي قامت عليها السياسة الخارجية التقليدية لم تكن سليمة تماما حول فضاءات النفوذ الاستراتيجي ومدى إمكانية تحييد عوامل الجغرافية السياسية، ذلك ما ينطبق على السياسة الخارجية لتركيا وإيران في محاولة لاستغلال ظروف تاريخية تمر بها منطقة الشرق الأوسط و تسمح بتحقيق طموحات توسعية عبر محاولة الطرفين إعادة النظر في سياساتهما تجاه المنطقة للتكيف مع بيئة إقليمية متغيرة. وعلى ذلك تحاول هذه الدراسة رصد أهم التحولات في البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الدولتين.

كلمات مفتاحية: الدور الاقليمي، السياسة الخارجية، الاستراتيجية، توازن القوى، النفوذ

* **المؤلف المرسل:** نورالدين حتحوت، **الإيميل:** nour_hathout@yahoo.fr

Abstract:

The foreign policy of a State reflects developed permanent interests in accordance with intertwined internal and external parameters within its role at the regional and international systems, in which; it seeks a distinctive role in accordance with the directions of the external decision-makers. The international environment over the latest decades has been an important base of study of foreign policy in the current international system, amid the escalating regional polarization and conflicts of a new nature, with variables of the assumptions underlying traditional foreign policy that have not been entirely sound about strategic spaces of influence. Iran and Turkey are trying to exploit historical conditions in the Middle East region that allow for expansionist ambitions. This study monitors the most important changes in the regional environment and their implications for the two States.

Keywords: regional role, foreign policy, strategy, balance of power, influence.

مقدمة

تباينت تطورات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بين استمرارية توجهات تركية تقليدية في المنطقة والتغير في محدداتها بالتكيف مع مستجدات المرحلة، بين صراع وتعاون والجمع بينهما في كل من هذه الحالات، وكان لهذه التطورات تأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر في الوطن العربي وقضاياه وأزماته.

وترتكز المقاربة التركية على تعزيز حضورها في الساحتين الإقليمية والدولية وفق ما تعتبره تحولا من نمط الدولة الوظيفية إلى دولة مستقلة فاعلة، يكون ذلك وفق رؤية تكاملية بين تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة مجالات حتى تتجنب استراتيجيات الضغط من قبل الدول الفاعلة في النظام الدولي، وتفادي تكرار فسح المجال للقوى الإقليمية الطموحة في مد نفوذها على حساب المصالح التركية، فقد سعت تركيا ولا تزال للحفاظ على نفوذها وتحالفاتها الاقليمية في بيئة صراعية تتصاعد فيها أنماط التدخلات والمواجهات المباشرة ، سمح لها ذلك ومثل أحد دوافعها للنزوع نحو إعادة توظيف القوة الصلبة خدمة للمصالح والسياسات التركية، ذلك ما يفسر الاهتمام التركي المتزايد ورغبتها في توسيع طموحاتها لتأكيد دورها القيادي في الشرق الأوسط من خلال المقارنة بالفواعل الإقليمية الأخرى.

وقد زادت التفاعلات والتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية من قدرة القوى الإقليمية المتنافسة على اختراق مناطق ضلت لزمن بعيد واجهة التصدي لطموحاتها التوسعية

كالعراق وسورية، يظهر ذلك في انغماس القوتين في تسويات القضايا والأزمات العربية قد تكون مصيرية في شأن توزيع القوى وبالتالي تحديد الأدوار الاقليمية المستقبلية لكل منهما.

من خلال كل ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف انعكست التطورات العربية الراهنة على تحديد توجهات السياسة الخارجية لتركيا وايران في المنطقة؟

وللإجابة عن الإشكالية في نفس السياق المنهجي، يمكن طرح الفرضيات التالية:

1- عزلة تركيا في شرق المتوسط حدد خياراتها في التوجهات الشرق أوسطية.

2- مثل الربيع العربي فرصة إيران للتخلص من الضغوط والعقوبات الغربية.

3- ، تعبر الدول العربية الفاشلة على منطقة تجاذب واستقطاب إقليمي و دولي.

كما تعتمد الدراسة على استخدام المنهج التحليلي باعتباره مستوى مهم للتحليل السياسي الهادف لتحديد بواعث ومسببات وخيارات رسم السياسات الخارجية من خلال تحكم معطيات بيئية في خيارات صانع القرار، وقد تعددت مقاربات تفسير السلوك الخارجي للدول ولعل من أهمها وأكثرها دقة في تفسير توجهات الدول مقاربة نافذة الفرص.

من كل ذلك تتحدد الدراسة في ثلاث محاور أساسية:

1. محددات السياسة التركية في الشرق الأوسط.

2. محددات السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط.

3. تفاعلات القوى الاقليمية مع دول الجوار.

1. محددات السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط

سجلت السنوات الأخيرة تنامي الدور التركي بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لما اكتسبته تركيا من رضا من قبل العرب والغرب بشكل عام. ذلك ما يدفعها إلى تحقيق دور أكبر و فعال استنادا لما أعلنته وزير خارجيتها ومهندس سياستها الخارجية الدكتور " أحمد داوود أوغلو" بأن يجب أن يكون لتركيا دور فعال لحل جميع النزاعات والمشاكل في أي بقعة من العالم"، فقد كان لثورات الربيع العربي التأثير المباشر والفعال في السياسة الخارجية التركية ما أكسبها وزنا وقوة أكبر في السياسة العربية والدولية، وهو ما يتضح من خلال العوامل الدافعة إلى بروز الدور التركي الجديد والمتضمن سياسة خارجية جديدة تجاه الشرق الأوسط، هذه العوامل التي كانت وليدة ثورات الربيع العربي وما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تحولات سواء داخلية أو خارجية

فقد شكلت الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، فيما سمي (بالربيع العربي) منذ عام 2011، وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة امتحانا صعبا لتركيا، فبرز أمام تركيا تحديان رئيسيان، الأول ويكمن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع أنظمة الحكم في المنطقة وبين واجب دعم الربيع العربي، لا سيما أن تركيا تسوق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة وكأنموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول

العربية، أما التحدي الثاني يتعلق بموازين القوى الإقليمية (لادمي، 2019)، حيث يمكن للربيع العربي أن يفرز قوى إقليمية منافسة لها كمصر، فأمام كل هذه التحولات والإمكانات التي رافقت الربيع العربي فإن السلوك السياسي التركي بدأ في التحول من طبيعته التعاونية والسلمية، إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي شكل تحديا حقيقيا لمجمل علاقات تركيا بالدول العربية، وعلى ريادتها الإقليمية في المنطقة(كامل 2019) ، هذا التهديد الذي فرضه الربيع العربي على الإستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تهديدا مفتوحا لهدف تركيا المتمثل في زعامة التغيير في الشرق الأوسط، الأمر الذي رسم محددات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط والتي تظهر من خلال ثلاث محددات اساسية، هي:

1.1. الدور المركزي لتركيا

يهدف إلى التركيز على تركيا كدولة مركزية وفاعلا مؤثرا على الساحة الدولية، مرورا بدورها في المناطق المجاورة خصوصا منطقة الشرق الأوسط. فعند الحديث عن منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لها، نجد أن تصفير المشاكل وتعددية التوجه والاستباقية والتوازن والمواءمة(أنور، 2016)، كلها مبادئ يجب أن تراعى في تطبيقها العديد من الأمور، والتي من أولوياتها:

- موازين القوى في المنطقة بين الدول المحافظة القريبة من الأوساط الأمريكية من ناحية، ودول الممانعة والمناوئة للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

- الموازين العرقية/ الطائفية في المنطقة بين شيعة وسنة.

- غياب آليات تنسيق وتعاون أمني بين دول المنطقة تساعد على تحقيق وضمان الأمن والاستقرار والتقارب بين الأطراف المتنازعة.

وفي ضوء هذه العوامل نجد أن مسار الدور التركي كدولة عازلة يعمل على تجاوز هذه الإشكاليات من خلال سد الفجوات المؤسسية والأمنية في المنطقة (الرحاحلة، 2014، ص 42).

2.1. الدور الريادي لتركيا

وفيما يتعلق بدورها الريادي، نجد له نظريا يقوم على الإسراع بتقديم مبادرات فكرية وعملية لتطبيقها في المنطقة بين العديد من الأطراف. ويتمثل الدور الريادي لتركيا في قيامها بالإسراع في حل مشكلاتها مع دول الجوار لا سيما سوريا والعراق، والعمل على تقديم رؤى لحل النزاعات مثلما هو الحال في الصراع العربي -الإسرائيلي إلى جانب مصر وقطر، والعمل على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات.

وفي هذا الإطار، أصبح الدور الإقليمي التركي - بعد هذا الثورات- يقوم على عنصري القوة والأمن

القومي العسكري في سياستها الإقليمية ورفض الحياد في دبلوماسيتها مع الدول المجاورة. وأنه مع تضاؤل المصالح الاقتصادية والسياسية التركية في المنطقة لاسيما مصر وسوريا وليبيا التي كانت تمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات التركية في المنطقة وتزايد التهديدات الأمنية بسبب هجمات "داعش" في العديد من دول المنطقة وتراجع الاتحاد الأوروبي عن استكمال مفاوضات الانضمام مع تركيا، أصبح الدور الإقليمي التركي في صدام مباشر مع العديد من دول المنطقة وقائم على القيام بتحالفات عسكرية مع إيران والعراق وقطر (الكاتب. ص70).

3.1.الدور الإقليمي والدولي الفعال لتركيا:

وهو الأمر الذي يحقق لتركيا الإنتقال من نمط الدولة الوظيفية إلى الدولة الفعالة وهو ما يرصد تنامي الدور الإقليمي التركي في ضوء النجاحات التي حققتها تركيا بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والمحافظة عليه، للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر حيث ستكون تركيا دولة فعل وليست رد فعل وأنه سيتم تعميق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية، ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:

- توافق وتناسق السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة؛ حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الدولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا ما يقوي من درجة قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

- استمرار غياب القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما القوى العربية وضعف النظام العربي الإقليمي.

- تراجع الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية التركية في ظل شعارات التغيير لتي ينادي بها حزب العدالة والتنمية.

- استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلميا.

- حاجة الولايات المتحدة والدول الغربية وكذلك العربية إلى وجود دور تركي فاعل في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل إحداث حالة من التوازن الإستراتيجي في المنطقة (حمادة. 2008. ص 98).

2- محددات السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط

إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تتطلب تحديد وفهم المحددات والماغيرات المحيطة بعملية صناعة القرار والمؤثرة على توجهات سياسة الدولة الخارجية، رغم اختلاف درجة وشدة تأثير كل متغير بالنسبة لأية دولة، ذلك ما يسهم في فهم صياغة أجندة السياسة الخارجية لدولة ما كإيران.

1.2. المحدد العقائدي:

هناك ثوابت ومحددات استراتيجية في الفكر السياسي الايراني والتي انعكست بصورة مباشرة على سياستها الخارجية مع دول المنطقة والخليج العربي تحديدا، ومن أهم تلك المحددات الرؤية العقائدية بحيث شكل الاسلام البنية الايديولوجية الفوقية لايران ما بعد الثورة، خاصة في نسخته الشيعية والتي تقوم على وضعه ونشره كهدف رئيسي معتبرة نفسها قائدة العالم الاسلامي ومنوط بها الدفاع عنه، كما نص الدستور على ايجاد الحكومة التي تمهد السبيل لانشاء أمة عالمية واحدة تمهد الطريق لأن يقيم الامام الغائب الحكومة العالمية للاسلام، وفي غيبته تكون الامامة بيد الولي الفقيه (الحباشنة. 2018. ص 44).

اقترن الفكر الاسلامي في ايران منذ قرون طويلة بنظرية الامامة والتي تخللت دستور الجمهورية في المادة 12 وهي مادة أبدية غير قابلة للتعديل حول الدين الرسمي والمذهب الجعفري المعتمد، وبذلك اتسم هذا الفكر بالانعزال السياسي والسلبية المطلقة لفترة طويلة لعدم امكانية بحث اقامة الحكم العالمي في عصر الغيبة، إلا أن تطور وتعقد الحياة السياسية فرض على فقهائهم السعي لتطوير نظرية سياسية بديلة بافتراض النيابة الواقعية عن الامام الغائب بدءا من مجال الحدود وشؤون القضاء بعيدا عن الحكم، إلى أن بلغت مداها مع الامام الخميني إذ دخلت في الحكم والسياسة بعد أن حافظ علماء الدين لفترة طويلة على استقلالية مؤسستهم الدينية، إلا أن الثورة الايرانية 1979 أعادت تغيير فلسفة وتجهات الحكم وصياغة جديدة لتاريخ ايران السياسي بأن واجه رجال الدين تحديات الحكم، لينتقل الفكر الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء لأعمال الملوك، إلى الحكم باسمهم ونيابة عنهم، إلى مرحلة حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهام الامامة بصورة كاملة (مكاوي. 2015. ص 287).

ومن ذلك تظهر الثورية كمحدد أساسي، فالدستور الايراني ينص على استمرار الثورة الايرانية ودعم الجمهورية للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم، ذلك ماٍيفسر رفض ايران الدخول تحت عباءة أي من القوى الكبرى، بل ومعاداة الكثير من الدول العربية خاصة تلك التي تستقبل على أراضيها قوات أجنبية. يظهر ذلك جليا في رؤية الخميني للحياة السياسية ولطبيعة التفاعلات الدولية والتي انعكست على السياسة الخارجية الايرانية، كرؤيته للحرب باعتبارها ظاهرة استثنائية ولها نمطين: طاغوتية (امبريالية) وتوحيدية (دفاعية) أو حتى توسعية اصلاحية لعموم البشر .

إلا أن تلك العقيدة قد تركزت على ما يبدو في دول المشرق العربي، فايران منذ نجاح الثورة الاسلامية أقامت تحالفات استراتيجية مع بعض الدول كسوريا مكنها من لعب أدوار فاعلة في ملفات المنطقة لا سيما القضية الفلسطسنية والملف اللبناني، وهو ذاته التحالف الذي شكل عائقا أما الدور والنفوذ التركي خصوصا في ظل اختلاف التحالفات الدولية بين تركيا من جهة، والنظام السوري وايران من جهة أخرى، ذلك ماٍيفسر الاستقطاب بين الدولتين الاقليميتين المختلفتين في الأزمتين السورية واليمنية.

لقد حدد البعد الديني العقائدي سياسات ايران تجاه المنطقة العربية ولايزال، فالموقف الايراني من الثورات العربية بمناصرة احداها بل وجعلها شأنا ايرانيا كما هو الحال في اليمن، ومعاداة أخرى كما في سوريا، يعلن في ذلك المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في خطاب ذكرى رحيل الخميني في جويلية 2011 ولتبرير هذه الازدواجية:" نؤيد الحركات الشعبية لاتلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني، وإذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريك منهما لاسقاط نظام أو بلد فاننا لا نقف بجانب تلك الحركات" .

2.2. المحدد الجيوبوليتيكي:

يظهر الدور الاقليمي كأحد أبرز المحددات التي تلعب دورها في السياسة الاستراتيجية لايران، إذ ترى أن لديها من المبررات التاريخية والجغرافية والعقائدية والسياسية – والتي تمثل عناصر قوتها- ما يؤهلها للعب دور القائد في المنطقة ادراكا منها لقوتها الذاتية وامكانياتها الطبيعية .

يعتبر المحدد الجيوبوليتيكي والذي يحدد رؤية ايران لدورها الاقليمي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في سياستها الخارجية*، إذ تقع ايران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية " قلب الأرض" التي أسسها ماكندر هالفورد، بحيث تفيد النظرية بأن من يسيطر على منطقة الهلال يسيطر على قلب الأرض، وبذلك يقع جزء من ايران ضمن المنطقة الاستراتيجية التي حددها أيضا فيرجريف والتي أسماها منطقة التصادم والارتباط (اسماعيل، ص 17)

وباعتبار ايران دولة شبه مغلقة إذ تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب*، جعل ذلك من منطقة الخليج العربي المجال الأول للتعاملات التجارية الخارجية لايران، وفي ذلك يقول وزير الخارجية الايراني السابق علي أكبر ولايتي : "ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية، لا يمكن أن نكون غير مبالين حيالها".

ذلك ما يفسر التوتر والتصعيد على مختلف جهات حدود ايران، الشمالية منها مع تركيا وباقي الجمهوريات حول قضايا الحدود وبحر قزوين والمقاطعات الحدودية (الخزار، 2006، ص66)، وكذا الشرقية مع باكستان وأفغانستان بعدائها التاريخي مع طالبان وللتواجد الامريكي عقب احتلال أفغانستان وما أفرزه من ضغوط على ايران، ناهيك عن مشاكلها مع الخليج العربي والذي تشرف على 36% منه .

* قد يكون تأثير العامل الجيوبوليتيكي بشكل مباشر أو غير مباشر على حسب خصوصية كل وحدة دولية، وذلك فيما يخص الموقع والمساحة والتضاريس، أو ما يعرف بالمقومات الثابتة.

* يحدها من الشمال: تركمانستان وأرمينيا وأذربيجان وبحر قزوين، ومن الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الغرب تركيا والعراق.

إن النزوع الجيواستراتيجي لايران منذ القرن الثالث قبل الميلاد إلى غاية الربيع العربي قد بين أن أكثر الأقاليم التي استحوذت على عدد المرات الأكثر من الانجذاب هي اقليم القوقاز، الهلال الخصيب، ثم آسيا الوسطى، وأخيرا الشؤون العربية، وأن هذا الانجذاب نحو اقليم ما مرتبط بتوزيع موازين القوى، فحيثما توجد المناطق الرخوة في مرحلة ما تتزايد قوة الجذب الايراني نحوها .

كل ذلك يظهر تأثير وأهمية المحدد الجيوبوليتيكي على ايران، ما يجعلها في حالة تفاعل مستمر مع تطورات الأوضاع لجيرانها العرب، إذ لطالما اهتمت بالصراعات الحدودية العربية التي عرفتها المنطقة العربية ولاتزال بتأثيراتها على أمنها القومي مثلما هو الأمر بعد أحداث الربيع العربي (العتيبي، 2008، ص44)

3.2. محدد القدرات الاقتصادية والعسكرية:

اضافة للمحددين الجيوبوليتيكي والعقائدي، هناك متغيرات أخرى تلعب دورا في تحديد وتشكيل السياسة الخارجية لايران وأبرزها القوة العسكرية والاقتصادية، إذ تعتقد ايران أن التفوق العسكري يمنحها القدرة على التأثير السياسي اقليميا وعالميا، وعليه، يعنى هذا العامل أهمية خاصة لدى ايران والتي قسمت قدراتها إلى عنصرين أساسيين: الجيش الوطني التقليدي (أرتش) والمكلف بالدفاع عن الوطن، وحراس الثورة الاسلامية (سيباه باسدرا) الكلفة بحماية النظام الاسلامي من عدو الداخل والخارج، كما ينقسم الأمن الداخلي إلى فئتين: قوات الشرطة وكذلك الميليشيات المعينة بأهداف ايديولوجية والمرتبطة بالحرس الثوري المعروفة بالباسيج .

هذا اضافة إلى تركيز ايران على العامل الاقتصادي الذي يؤهلها إلى لعب دور اقليمي كبير بسبب العوائد النفطية المختلفة، والتركيز كذلك على على الزراعة والصناعة خارج المحروقات، والطاقة النووية، كل ذلك بنية توفير اقتصاد ضخم يمنحها آليات اقتصادية لسياستها الخارجية، ربما ذلك ما يفسر استهداف أمريكا للاقتصاد الايراني في نزاعهما النووي (عبد الحي، 2018).

3- تفاعلات القوى الإقليمية مع دول الجوار

على اثر الأوضاع السياسية المتأزمة التي تعيشها البلدان العربية سارعت غالبيتها نحو إعادة بناء تحالفات اقليمية ودولية جديدة، مع إدراكها بضرورة تطوير علاقات متوازنة مع قوى خارجية بحثا عن شرعية كانت قد فقدت آخر معالمها مع ارهاصات الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية، إلا أن هيمنة التدخلات الاقليمية والدولية على مجمل التفاعلات في نطاق النظام الاقليمي العربي زاد من تعقيد الصراعات العربية في كل من سوريا واليمن وليبيا واطالة أمدها، خاصة وأن لكل طرف اقليمي ودولي أجندته، ما فسح المجال لظهور تنافس بين بعض البلدان العربية مقابل الحصول على الحماية والدعم والمساندة، وبين القوى الاقليمية ذات الأطماع التوسعية، وبذلك زادت الأهمية النسبية للعوامل الجيوسياسية في سياق تفاعلات تلك القوى مع بلدان الجوار العربي (الحباشنة، 2018، ص 198).

1.3. بالنسبة لتركيا:

لقد ركزت تركيا على الأبعاد الإقليمية في سياستها الخارجية والتي كانت استجابة إلى مستجدات وظروف إقليمية ودولية وهو ما يفسر انتهاج تركيا "لإستراتيجية الاستبدال والإحلال "؛ التي جاءت كرد فعل على إستراتيجية الغموض التي يتبعها الإتحاد الأوروبي معها ورفضها للانضمام إليه، فارتأت تركيا أن تستبدل فيها الإنضمام للإتحاد الأوروبي بإحلال العالم العربي مكانه، لذلك تطلعت تركيا إلى تحقيق أهداف معينة ومتعددة في الداخل والخارج من خلال تنشيط دورها الإقليمي وعلى مستويين:

المستوى الأول: ويتمثل في الأهداف الداخلية من خلال سعي حكومة حزب العدالة والتنمية إلى توسيع قاعدتها الشعبية، وتأكيد جدارتها في إدارة البلاد والعمل على تحسين موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين.

المستوى الثاني: وهو على الصعيد الخارجي؛ حيث عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على محاصرة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي وسوريا، فقد كان لترك موقفها ومحاولة لعب دور مهم وما كانت تستطيع أن تتجاهل حدثا بهذا الحجم في دولة جارة لها ومهمة لها كسوريا، وقد انتقل الموقف التركي من الأزمة السورية مع الوقت من مستوى لأخر- تقدما وتراجعا – إعتمادا على عدة عوامل أهمها: تطورات المشهد السوري الداخلي سياسيا وميدانيا، والموقف الدولي من الأزمة السورية وافاق الحل، وقوة وضعف الموقف التركي بسبب المتغيرات الداخلية والخارجية، إضافة إلى لبنان والفصائل الفلسطينية، هذا إلى جانب العمل على تحقيق إختراق في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي الملفين اللبناني والإيراني، علاوة إلى سعيها إلى توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار، من أهمها مصر التي تدرك تركيا أنها أكبر الدول العربية وأكثرها تأثيرا في التاريخ الحديث مما يجعلها في قائمة الدول التي تود التعاون معها إقليميا وبناءا عليه فقد نظر مهندس السياسة الخارجية التركية "أحمد داوود أغلوا" إلى ضرورة تفعيل ما أسماه " مثلث المنطقة "، والمكون من تركيا، إيران ومصر، لتنمية المنطقة وحماية مصالح شعوبها، وهو الأمر الذي يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي، على نحو يخول أنقرة إستثمار كل ذلك دوليا في علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بما يحقق المصالح التركية في فضاءات دولية مهمة (النعيمي، 2011، ص 379).

2.3. بالنسبة لايران:

ساهمت المستجدات السياسية العربية في اقتراب ايران من تحقيق هدفها الاستراتيجي الرامي لتأمين ممر بينها وبين سورية من طريق العراق ما يعطيها منفذا على البحر المتوسط وعلى الحدود مع الكيان الصهيوني والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (ملكاوي، 2013، ص 30)، وبالتالي يعزز دعمها لحزب الله، رغم أن تحقيق ذلك اقتضى تقديم بعض التنازلات الناجمة عن اختلاف مصالح أطراف الشراكة (روسيا وتركيا)، ومن ذلك تجاوز ايران للتفاهم الترمي الروسي بخصوص اجتياح تركيا مدينة

عفرين متخندقين وراء الجيش السوري الحر لتقويض المشروع الكردي الانفصالي شمال سورية، وهو ما يقزم الوجود الايراني في سوريا مستقبلا (ملكاوي، 2013، ص 29)..

لقد اتجهت السياسة الايرانية تجاه سورية من التحالف إلى الاختراق، إذ لطالما كانت العلاقات بين البلدين أقوى العلاقات في المنطقة، شكلت تحالفا تطور عبر عدة مراحل مختلفة وتوسع لأبعاد متعددة سياسية واقتصادية وأمنية، وجدت ايران في سورية الحليف الذي تبحث عنه لعدائها لامريكا وللنظام البعثي في العراق، كما وجدت سورية في تحالفها مع ايران مخرجا للعديد من القضايا المحورية الملحة في المنطقة العربية، تعززت هذه العلاقات مع الاجتياح العراقي للكويت 1990، ثم باتفاقية التعاون العسكري 2005 تأكد من خلالها دعمها لحزب الله في حرب 2006 (سعيد، 2016)، كل ذلك كان محددا لدعم ايران لنظام الأسد بعد الحراك السوري لتغيير النظام نظرا لحجم وأهمية سورية في الاستراتيجية الايرانية بالمنطقة، باعتبارها حليف أمني في مواجهة الضغوط الامريكية والاسرائيلية اضافة لامتدادها الطبيعي مع ايران مع لبنان ما يمكنها من التواصل العسكري مع حزب الله، بل وأضحت سورية ذاتها ملفا بيد ايران للمساومة حول مشروعها النووي وجبهة للدفاع عن مشروعها الاقليمي في مواجهة محور السعودية والامارات، وكذا تركيا، يدا على ذلك حجم الاستثمارات الاقتصادية والعسكرية الايرانية في سورية اضافة لتركيزها على الحس الطائفي والمذهبي لتعزيز تأثيرها الداخلي في سورية باعتبار المد الشيعي آلية مثالية لامتداد نفوذها إلى مناطق جديدة وهو ما سمح به بشار الأسد بشكل علني غير مسبوق وبتسهيل من اجهزة النظام عبر تبني نظرية ولاية الفقيه كأحد أهم استراتيجيات التوسع من خلال التشيع السياسي، عبر التبادل والتنسيق الثقافي كغطاء لنشر التشيع بالرؤية الايرانية (ملكاوي، 2016، ص30)..

وعلى عكس الحالة السورية ووقوف ايران لجانب النظام، فقد ساندت انتفاضة اليمن، وعلى امتداد الأزمة وسعي الأطراف الخليجية لاحتوائها سعت ايران بالموازاة على اجهاض كل محاولات التسوية عن طريق حلفائها الحوثيين، وظهر تماما التأثير الايراني في الملف اليمني من تمويلها لمؤتمر لبنان 16 ماي 2012 للمعارضين اليمنيين –الحوثيين وانفصاليي حراك الجنوب- غذ تعتبر ايران اليمن احدى ساحات المواجهة الاقليمية المنافسة تماما كما هو الحال مع العراق (يوسف ونيفين، 2018، ص 62)

ففي العراق المشهد فيه التغير، خاصة فيما يتعلق بالقوى المرتبطة بايران، فبعد مقتدى الصدر وتيار الحكيم فإن بروز قوة عسكرية كالحشد الشعبي قد ساعد على التمكين الايراني المحكم على خيارات الدولة، الأمر الذي منحها فرصة التمدد والتوسع في الفراغ الاستراتيجي الذي أتاحه سقوط نظام صدام حسين، وأتاح لها فرصة التواصل مع حلفائها في حزام استراتيجي يمتد من طهران إلى جنوب لبنان، وتحول العراق من تهديد عدو إلى عمق استراتيجي أتاح لها نفوذ متعدد الأبعاد

3.3.سيناريوهات دور القوى الاقليمية في المنطقة:

من خلال تتبع تعامل القوى الاقليمية مع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية وانعكاسات ذلك على خريطة التحالفات فيها، يمكن تحديد سيناريوهين للسياسة الخارجية الايرانية والتركية على حد سواء في المنطقة:

1.3.3. سيناريو الهيمنة الاقليمية:

في حال انتصار النظام السوري، واستتباب النفوذ الشيعي على مفاصل الدولة العراقية،وبسط الحوثيين لمناطق نفوذهم، كل ذلك سيؤدي إلى اعتراف الغرب بايران كقوة اقليمية مركزية على حساب تركيا وحتى السعودية، يحدث ذلك في ظل تراجع المكانة العالمية لأمريكيا، وفي ظل سياسة ربح الوقت لدراسة نتائج الربيع العربي وطبيعة الدول الناشئة وقدرتها على النهوض بمسائلها الداخلية والمحلية، وهو ما يتعزز بنجاحها في حال امتلاكها أيضا سلاح نووي ومعه قوة الردع (يوسف ونيفين، 2018. ص 112)

2.3.3. سيناريو انكماش الدور الاقليمي:

وذلك في حال عدم انتاج الربيع العربي لأنظمة حليفة لايران، وتعثر مسار مفاوضاتها النووية، وفي ظل تعقد مسارات التسوية السياسية في سورية والعراق، وتنامي الدور التركي، يعزز ذلك النظرة العربية لايران كطائفية لا تفتأ تحرك حلفائها في خدمة مدها السياسي الطائفي، وعليه كانت تطورات الشرق الأوسط تخصم باستمرار من النموذج الذي سعت ايران لترويجه وتصديره منذ الثورة إلى دول الجوار لصالح نماذج أخرى خاصة التركي منها والذي بدأ يحظى بأهمية وزخم برؤية استراتيجية تعتبرها كثير من دول المنطقة أنسب النماذج، ولعلم ايران بذلك تسعى لتعظيم مكاسبها في لبنان والعراق ولو مرحليا في إطار سد الفراغ الناجم عن تراجع دور القوى الدولية (باكير . 2013).

الخاتمة:

على ضوء المنطلقات الثابتة لدى كل من ايران وتركيا، اتبع الطرفان تكتيكات عدة في التعامل مع القضايا الاقليمية والأزمات الكبرى، أهمها الضغط والانهاك والتهديد باستخدام القوة والتشتيت لكسب الوقت وفرض الأمر الواقع للمساومة بأوضاع وأوراق إقليمية مفاتيح إدارتها بيد تلك القوى الاقليمية.

بالنسبة لايران فقد باتت على قناعة بأن الضغط على أمريكا في الملف العراقي والأفغاني ليس كافيا لذا وجدت في الأزمتين اليمنية والسورية واللبنانية وحتى الفلسطينية من خلال علاقتها بحماس أحد أهم محاور استمرارها في تأدية دور مهم كقوة إقليمية في المنطقة، وبقاء الشرق الأوسط ساحة مواجهة مفتوحة خاصة مع الإدارة الأمريكية الحالية شديدة العداء لإيران.

أما بالنسبة لتركيا فقد عملت على تنشيط دورها الإقليمي مع مراعاتها لخصوصيات ما تشهده دول الربيع العربي بحيث أضحت متخوفة من نواتج تلك الثورات، ذلك ما تتميز به الإستراتيجية التركية

سواء في سياستها الداخلية أو الخارجية، وهو يجعلها تحاول الظهور بمنطق حل النزاعات خاصة فيما يتعلق بالملف السوري والذي يعتبر من أولويات السياسة الخارجية التركية، والتي تعتبرها تركيا مصدر تهديد لها ولمصالحها داخليا وخارجيا.

المراجع:

1) أحمد يوسف ونيفين مسعد ،(2018). حال الأمة العربية 2017-2018: عام الأمل والخطر،ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
2) أحمد نوري، النعيمي،(2001). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة أنموذجا. عمان. دار الزهران.
3) أحمد الكاتب. (2001). تطور الفكر السياسي الشيعي: من الشاه إلى ولاية الفقيه،مكتبة النافذة.
4) أمل حمادة. (2008). الخبرة الايرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة. بيروت.الشبكة العربية للابحاث والنشر.
5) أحمد سليمان سالم الرحاحلة. (2014). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط.
6) https://www.turkpress.co/node/20261
7) سعيد الحاج. "محددات السياسة الخارجية إزاء سوريا". عبر الموقع:
http:// idraksy.net/wp-content/uploads/2016
8) صداح أحمد الحباشنة. (2017). محددات السياسة الخارجية السورية تجاه ايران 1979-2009 . المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية. العدد1.
9) صداح أحمد الحباشنة. (2018). السياسة الخارجية الايرانية تجاه الأزمةالسورية. سلسلة العلوم الاجتماعية، العدد5.
10) عصام فاعور ملكاوي. (2016). تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة. جامعة نايف العربية.
11) علي حسن باكير. (2013). تجنيس الشيعة: كيف يتلاعب الأسد بالمعطيات الديمغرافية في سورية،عبر الرابط:
http:// www.majalla.com/arb/2013 /08/article55247377
12) فهد مزيان خزار الخزار. (2014). الجمهورية الاسلامية الايرانية وموارد بحر قزوين: رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعيقاتها. مجلة دراسات ايرانية. العدد5.
13) محمد عربي لادمي. (2019). السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة : المحددات والأبعاد. متحصل عليه من: https://democraticac.de/?p=41433
14) مروان عدني كامل. الإستراتيجية التركية اتجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي. متحصل عليه من: http://cpos.tu.edu.iq/images/cpos/journal/No11
15) منصور حسن العتيبي. (2008). السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000. الامارات. مركز الخليج للأبحاث.
16) محمد صادق اسماعيل،(2008). من الشاه إلى نجاد: ايران إلى أين؟. القاهرة. دار العربي للنشر والتوزيع.
17) محمد عباس ناجي. الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية،.عبر:
http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Seria=6435268-eid=699
18) ب نجلاء مكاوي. (2015). الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. بيروت. مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث.
19) نورا فخري أنور. مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصرى. متحصل عليه: http://acpss.ahram.org.eg/News/16583.aspx
20) وليد عبد الحي. بنية القوة الايرانية وآفاقها. عبر الرابط: http://
studies.aljazeera.net/files/iranandstrongthfactors/2013/04/20343112429798680.htm